

المؤشرات المالية وأثرها في تحقيق القيمة السوقية للمصارف العراقية دراسة تحليلية في مصرفي بغداد الاستثماري وآشور الدولي

م. جمال هداش محمد

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

Jamalj878@gmail.com

المستخلص:

رکز البحث على أهمية المؤشرات المالية وأثرها في تحقيق القيمة السوقية، فقد هدف البحث الى قياس ومعرفة تأثير المؤشرات المالية المعتمدة في البحث (إجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) على القيمة السوقية في المصرفيين المبحوثة، وانطلقت مشكلة البحث لمعرفة ما هي علاقة الارتباط والاثر للمؤشرات المالية مع القيمة السوقية في المصرفيين المبحوثة، وبهدف اختبار درجة العلاقة والأثر تم اختيار مصرفيين (مصرف بغداد الاستثماري، ومصرف آشور الدولي) وتحليل كل مصرف على حدة، وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية لمدة ٢٠٠٩-٢٠١٧ باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS 23)، فقد انطلق البحث من فرضتين رئيسيتين، نصت الأولى بوجود علاقة ارتباط معنوية للمؤشرات المالية (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) مع القيمة السوقية، ونصت الثانية بوجود تأثير معنوي للمؤشرات المالية (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) على القيمة السوقية، وقد خرج البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات فقد ركزت اهم الاستنتاجات لا ترتبط القيمة السوقية في المؤشرات المالية المعتمدة فمن خلال نتائج التحليل لمصرف آشور الدولي قد تتأثر بالمؤشرات النوعية الأخرى مثل (الشفافية، وغسل الأموال ومكافحة الإرهاب). وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة الاعتماد على المؤشرات الكمية والنوعية في تعزيز القيمة السوقية للمصارف.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات المالية، القيمة السوقية.

Financial indicators and their impact on achieving the market value of Iraqi Banks / Analytical study in banks of Baghdad investment and Ashour International

Lecturer: Jamal Hadash Mohammed
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The research focused on the importance of financial indicators and their impact on achieving market value. The objective of the research was to measure and understand the effect of the financial indicators adopted in the research (total assets, deposits, cash credit, equity) on the market value of the two banks. And the impact of the financial indicators with the market value of the two banks investigated. In order to test the degree of relationship and impact, two banks (Baghdad Investment Bank and Ashur

International Bank) were selected and analysed by each bank by analysing their financial statements for the period 2009-2017 using the program for statistical (SPSS 23). The results of the study are based on two main hypotheses: First, there is a significant correlation between the financial indicators (total assets, deposits, cash credit and shareholders' equity) with market value. The second is that there is a significant effect on financial indicators (total assets, deposits, cash, the main findings of the study were not related to the market value of the approved financial indicators. As a result of the analysis results of Ashur International Bank, it may be affected by other qualitative indicators such as transparency, money laundering, Terrorism). And research found a set of recommendations, the most important of the need to rely on quantitative and qualitative indicators to enhance the market value of the banks.

Keywords: Financial Indicators, Market Value.

المقدمة

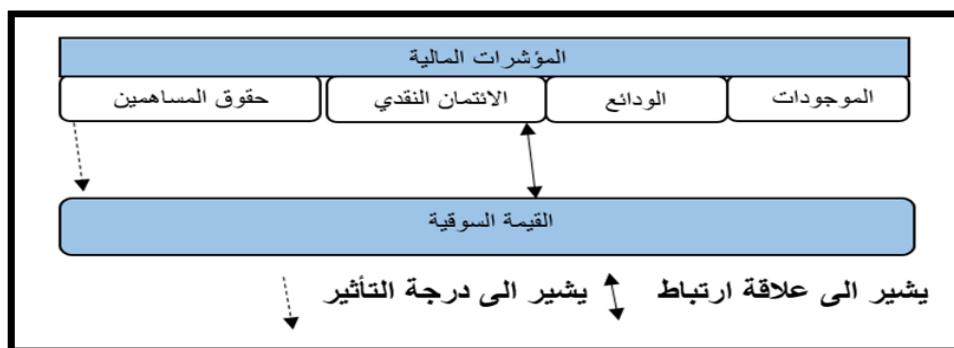
تعد القيمة السوقية من المواضيع المهمة لأي مؤسسة سواء كانت إنتاجية أم خدمية، وتزداد أهميتها في القطاعات المالية والمصرفية بسبب حساسية النشاط، ويمكن ان تتحقق القيمة السوقية من خلال مقاييس كمية كالمؤشرات المالية وأخرى نوعية فالمؤشرات المالية تقيس مدى كفاءة المصارف في تحقيق النمو والتقوّق والحصول على تفوق سوقي فقد ركز الباحثين والمهتمين في مجالات الإدارة المالية الى تحليل المؤشرات المالية لتحديد جوانب القوة والضعف في الأداء المصرفي فضلا عن الإفصاح لنجاح او فشل المصارف او المؤسسات الأخرى وذلك نتيجة التعقيدات البيئية التي شهدتها القطاعات المصرفية توجه اهتمام المصارف الى تحقيق قيمة سوقية اعلى وتحقيق الكفاءة مما يعني تحقيق الاستدامة المالية وديمومة العمل المصرفي فقد تم اعتماد البحث الى اعتماد مؤشرات كمية لا نوعية وهي (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) لقياسها وتحديد علاقتها واثرها مع القيمة السوقية في المصرفين المبحوثة من خلال تحليل كل مصرف بشكل منفصل، فقد قسم البحث الى ثلاثة محاور الأول منها ركز على منهجية البحث، وقد عرض الثاني الجانب النظري، ثم ركز الثالث على الجانب العملي، ليختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: تعد القيمة السوقية من المواضيع المهمة في عالم المال وواحدة من المفاهيم التنافسية للمصارف، خصوصا ان العمل المصرفي يمتاز بالتعقيد، مما دفع الكثير الى معرفة وقياس تلك القيمة من خلال طبيعة عمل تلك المصارف وما تقدمه الى الزبون. وتتلخص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- هل هناك علاقة ارتباط معنوية للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) مع القيمة السوقية في المصرفين المبحوثة؟
 - هل هناك تأثير معنوي للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) على القيمة السوقية في المصرفين المبحوثة؟
- ثانياً. أهداف البحث:** ينطلق البحث من جملة من الأهداف تتجسد بالآتي:

- عرض قيم المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية في المصرفين المبحوثة ولسنوات البحث.
 - تحليل العلاقة المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية في المصرفين المبحوثة ولسنوات البحث
 - اختبار درجة التأثير للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية في المصرفين المبحوثة ولسنوات البحث.
- ثالثاً. أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث من خلال الآتي:
- التعرف على طبيعة المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية وطبيعتها في المصرفين المبحوثة.
 - بيان طبيعة العلاقة ودرجة التأثير بين المتغيرات المبحوثة.
 - تقديم المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية والتي تعد ركيزة أساسية حالياً في عصر التنافس المغربي.
- رابعاً. فرضيات البحث:** انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه انطلق البحث من فرضيتين رئيسيتين هما:
- الفرضية الرئيسية الأولى**
- توجد علاقة ارتباط معنويه بين المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية وطبيعتها في المصرفين المبحوثة.
- الفرضية الرئيسية الثانية**
- يوجد تأثير معنوي للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) على القيمة السوقية وطبيعتها في المصرفين المبحوثة.
- خامساً. انموذج البحث:** اعتمد البحث على الانموذج التالي لصياغة العلاقة والتأثير بين المتغيرات



سادساً. مجتمع البحث وعيته: يتكون مجتمع البحث من مصرفين عراقيين مختاراً من المصارف التجارية الخاصة العاملة في القطاع المغربي العراقي لغرض تحليل قوائمهما المالية والمقارنة بينهما من خلال التقارير السنوية المنشورة للمصارف على سوق العراق للأوراق المالية وللفترة (٢٠٠٩-٢٠١٧) والجدول (١) يوضح تلك المصارف.

الجدول (١): المصارف عينة البحث

أسم المصرف	سنة تأسيس المصرف	رأس المال عند التأسيس د.ع	رأس المال الحالي د.ع	عدد فروع المصرف
مصرف بغداد الاستثماري	١٩٩٢	١٠٠ مليون	٢٥٠ مليار	٩
مصرف آشور الدولي	٢٠٠٤	٢٥ مليار	٢٥٠ مليار	٣٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية.

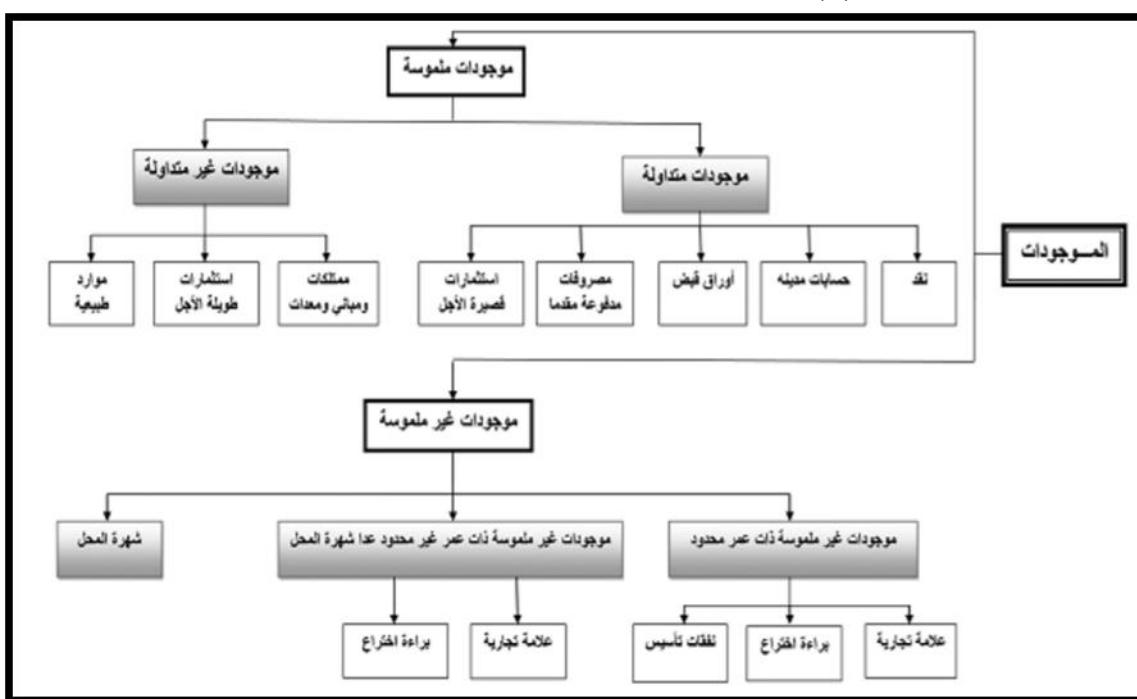
سابعاً. اساليب جمع البيانات والمعلومات والتحليل الاحصائي: استخدم الباحث برنامج التطبيق الاحصائي (SPSS) لقياس درجة العلاقة والتاثير، وذلك بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصرفيين المبحوثة على سوق العراق للأوراق المالية وللفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧.

المحور الثاني: الجانب النظري

اولاً. المؤشرات المالية: تعد المؤشرات المالية من المقاييس المهمة لقياس الأداء المالي والتي من خلالها يمكن الحكم على الأداء بشكل عام وذلك باستخدام التحليل المالي لتلك المؤشرات فقد تختلف تلك النسب حسب طبيعة النشاط وقد اعتمد البحث في الجانب النظري المؤشرات الآتية:

أ. الموجودات: يعبر عن مؤشر اجمالي الموجودات كافة الموجودات في الميزانية العامة كالموجودات المتداولة او الموجودات غير المتداولة. فالموجودات يقصد بها كل ما تمتلك الشركة والذي يكون له قيمة نقدية والذي يستخدم اما للإنتاج مباشرة او المساعدة فيه، وتعتبر الموجودات مصدر للخدمات حالياً ومستقبلاً (الحالي، ٢٠٠٧: ١٢٦). وتمثل الموجودات اجمالي الاستخدامات في المصرف وتضم الموجودات الثابتة والمتداولة وكذلك الموجودات شبه الثابتة والموجودات الأخرى مثل القروض او النقد او الاستثمارات او التسهيلات (الخطيب، ٢٠١٠: ٩٩).

ومن خلال الشكل (١) يمكن ان نبين تصنيفات الموجودات



الشكل (١) الموجودات وتصنيفاتها

المصدر: (الصفار والخزرجي، ٢٠١٧: ٢٠٦).

يتضح من الشكل (١) ان الموجودات تقسم الى موجودات ملموسة وأخرى غير ملموسة بالموجودات الملموسة تمثل بالموجودات المتداولة التي تتمثل بالنقد او أي موجود يمكن تحويله الى نقد بسرعة وبأقل الخسائر والموجودات غير المتداولة هي الموجودات الثابتة والاستثمارات اما الموجودات الغير ملموسة هي الموجودات التي تؤثر على الأداء بشكل غير مباشر.

وتقسم الموجودات الى:

١. **الموجودات الثابتة:** هي كافة الموجودات التي تكون اجالها طويلة والتي تقضي ان يكون فيها استثمارات طويلة الأمد والتي تصنف بموجودات البنى التحتية كالمباني والمعدات وغيرها (Ruppel, 2010: 187). وتمثل الموجودات الثابتة كل الموجودات التي تمتلكها المنظمة التي تكون ملموسة وطويلة الأمد والغرض من امتلاكها هو الاستخدام لتحقيق هدف المنظمة كالإنتاج والربحية او تقديم الخدمات وليس بهدف بيعها (العبيدي، ٢٠٠٧: ٣)، او هي الموجودات التي تكون ملموسة والتي تمكن المصرف من تسهيل اعمال النشاط المصرفي في اتمام وظائفه والموجودات الثابتة تكون ذات عمر انتاجي اطول (حسين وبني لام، ٢٠١٦: ٩٩).
 ٢. **الموجودات المتداولة:** الموجودات المتداولة هي جميع الموجودات السائلة سواء كانت نقدية او أي موجودات أخرى التي من الممكن تحويلها الى نقد او البيع او الاستخدام في السنة المالية (المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني، ٢٠١٨: ٥) هي الموجودات النقدية او التي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة وباقل الخسائر وان اهم الموجودات المتداولة تمثل النقد المتوفّر في الصندوق وحسابات المدينون وهي تمثل التزامات على الغير او أوراق القبض التي عادة تكون كمبيالات والأوراق المالية كالأسهم والسندات والاستثمارات قصيرة الاجل كالودائع المصرفية والمبالغ المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة (مجبور، ٢٠٠٦: ٤).
- ب. الودائع:** الوديعة المصرفية فقد عرفها قانون التجارة العراقي رقم (٣٦) للعام ١٩٨٤ على انها العقد الذي يتيح للمصرف تملك النقود المودعة لديه وإمكانية التصرف بها بما يتناسب مع انشطته المهنية وتعهده بإعادتها الى المودع (العتابي ودليل، ٢٠١٤: ١٤٢). فالودائع هي المصدر الأساسي للأموال المصرف وتتركز الوظيفة الأساسية للمصرف بقبول تلك الودائع بكلفة منخفضة أي بمعدل فائدة منخفض عن الفائدة المستلمة من القروض الممنوحة، فهي تمثل الأساس في نشاط المصرف في تجهيز القروض للبيان (Rose & Hudgins, 2005: 389). فالودائع هي التي تعود الى صاحبها المدخر بمكافأة مالية عن ادخاره وعدم تحمل مخاطرة الضياع او السرقة او سوء التصرف وهي مهمة للعمل المصرفي ففتح افاق واسعة لتوسيع قاعدة القروض.
- فتصنف الودائع الى تصنيفات عديدة وأشكال مختلفة فقد نلخصها في الجدول (٢) الذي يبين التصنيفات للودائع كافة

الجدول (٢): تصنيفات الودائع

الوديعة حسب ملكيتها	الوديعة حسب مصدرها	الوديعة حسب استحقاقها	الوديعة حسب اجل	الوديعة حسب حركتها	الوديعة حسب النشاط الاقتصادي
الوديعة الفردية	الوديعة الأولية	الوديعة الجارية	الوديعة النشيطة	الوديعة الشركاء التجارية	وديعة الشركات التجارية
الوديعة الحكومية	الوديعة المشتقة	الوديعة التوفير	الوديعة المستقرة	وديعة الشركات الصناعية	وديعة الشركات الصناعية
الوديعة المختلطة	الوديعة بحسب الاجل	الوديعة لأجل			الوديعة الزراعية
		الوديعة بأخطار سابق			وديعة الشركات الخémie
		شهادة الادخار			وديعة أصحاب المهن والعاملين
		الوديعة المجمدة			

المصدر: (الهاشمي، ٢٠١٧: ٨٢).

ج. الائتمان النقدي: وهو من الأنشطة المهمة في المصادر التجارية ركيزة أساسية في زيادة الربحية. إذ يعرف الائتمان النقدي على انه المبالغ التي تقدم لطالب الائتمان بصورة نقية و مباشرة و لكنموذل الأنشطة والعمليات التي تم الاتفاق عليها وتكون محددة مسبقاً من خلال عقد الائتمان (إيمان، ٢٠١١: ١١).

ومن اشكال الائتمان النقدي هي (كراجة وآخرون، ٢٠٠٦: ٦٩):

١. الحساب الجاري المدين: وهو اتفاق بين المصرف والشخص طالب الائتمان اذ من خلال هذا الاتفاق يلتزم المصرف بتقديم تسهيلات في سقف محدد يستطيع طالب الائتمان السحب بحدود هذا السقف.

٢. الائتمانات المباشرة (القرض والتسهيلات النقدية): وهي من تكون أكثر الأنواع انتشاراً وهذا النوع يلبي احتياجات المقترضين لاستخدامها في تمويل رأس المال العامل او في الاستثمارات طويلة الأجل.

٣. الكمبيالات المخصومة: هي نوع من أنواع الأوراق التجارية المستخدمة في المصادر التجارية لغرض البيع بالأجل بين التجار وهي سند يتعهد من خلاله التاجر بدفع مبلغ محدد لتأجر آخر في تاريخ معين والمصرف يكون وسيط مقابل عمولة يتلقى عليها.

٤. حقوق المساهمين: تعرف حقوق المساهمين على انها جميع اجمالي الموجودات في المصرف بعد طرح المطلوبات وتشمل حقوق المساهمين رأس المال المدفوع إضافة الاحتياطيات بكافة أنواعها وأيضاً الأرباح المحتجزة (الخطيب، ٢٠١٠: ١٠٢). ويمكن ان تكون حقوق المساهمين إيجابية او سلبية فإذا كانت مؤشراتها إيجابية يعني ذلك قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المستقبلية أما إذا كانت المؤشرات ذات نتائج سلبية فان المصرف يواجه ديون اعلى من موجوداته فالصرف او الشركة او أي مؤسسه تكون مؤشرات حقوق مساهميها سلبية فيعد ذلك مخاطرة في الاستثمار ويكون معرض للعسر المالي او الإفلاس او الاندماج.

ثانياً. القيمة السوقية: تشير ادبيات الإدارة المالية ان القيمة السوقية للمصرف يعبر عنها من خلال أسعار الأسهم له في السوق المالية بالتداول وان الأساس الذي يحدد القيمة السوقية للمصرف التوازن في قوى العرض والطلب والتي تتأثر بالظروف المحيطة بالبيئة الخارجية Kapoor et (al., 2009: 81). وان القيمة السوقية يمكن تعظيمها من خلال تعظيم قيمة السهم الواحد أي تعظيم ربحية السهم العادي في السوق المالية و يعد ذلك هدف لتعظيم أرباح حملة الأسهم او المالكين (النعمي، ٢٠١٨: ٤). وان العوامل التي تحدد القيمة السوقية للسهم تتغير ولا تنس بالثبات فهي تتقلب من وقت الى اخر وان التنبؤات حول القيمة السوقية تختلف فهي غالباً ما تقاس بعدد الأسهم العادية مع سعر السهم في السوق المالية (شومان، ٢٠١٧: ٤). فقد تعبير القيمة السوقية على انها مؤشر النجاح في تعظيم قيمة السهم وذلك من خلال الإدارة الكفؤة للموارد وتحصيصها بالشكل الأمثل فضلاً عن الفاعلية تحقيق وضع سوقي مستدام مستقبلاً (Magni, 2011: 20).

والقيمة السوقية تمثل قيمة السهم الذي يباع في السوق المالية وهذه القيمة تكون أحياناً أعلى من القيمة الاسمية او الدفترية او اقل فلما كان الأداء كفؤ وجيد والمصرف قادر على تحقيق أرباح عالية فان السعر السوقى للسهم يكون أعلى من القيمة الاسمية او الدفترية، والعكس في حالة انخفاض الأداء فسيكون سعر السهم ربما اقل من القيمة الاسمية والدفترية (يونس، ٢٠١١: ٣١).

وتتأثر القيمة السوقية بعدد من العوامل هي (غالي، ٢٠١٧: ١٧٦)

١. تقديرات الربح المستقبلي.
٢. إليه توزيع الأرباح فيما يتعلق بتحديد الأرباح المحتجزة.
٣. حجم الاستثمارات وطبيعتها في هيكل التمويل وما هي المخاطر الناجمة المرتبطة.
٤. العلاقة بين الأرباح الشركة والمخاطر السوقية والقدرة على تحقيق التوازن.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

توجد العديد من المؤشرات المالية التي تستخدم في التحليل المالي فقد ركز البحث على المؤشرات (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) ومدى أثرها في تحقيق القيمة السوقية من خلال عرض حجم تلك المؤشرات ومن ثم الوصف الاحصائي واختبار العلاقة والاثر للمصرفيين المبحوثة، وفي الجدول (٣) يتم عرض المؤشرات المالية والقيمة السوقية للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٩) في المصرفيين المبحوثة، وقد تم الاعتماد في البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف المبحوثة.

الجدول (٣): المؤشرات المالية والقيمة السوقية في المصرفيين المبحوثة^(*) للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٩

المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري					
السنة	اجمالي الموجودات	الودائع	الائتمان النقدي	حقوق المساهمين	القيمة السوقية
2009	802.194	661.618	79.504	109.024	208.250
2010	961.062	804.688	180.800	118.787	179.000
2011	875.267	699.386	149.781	139.619	392.892
2012	1300.654	1046.719	147.401	207.252	315000
2013	1764.904	1393.584	219.169	292.419	515000
2014	1827.505	1491.599	228.903	268.488	387500
2015	1472.742	834.615	237.923	262.144	292500
2016	1200.424	790.042	195.066	282.821	227500
2017	1090.152	705.572	145.602	276.942	152500

المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف آشور الدولي					
السنة	اجمالي الموجودات	الودائع	الائتمان النقدي	حقوق المساهمين	القيمة السوقية
2009	160.435	86.055	3.128	69.903	63250
2010	139.371	55.265	16.372	76.561	58595
2011	169.295	69.753	43.932	84.608	6603
2012	267.893	71.553	50.698	170.524	139500
2013	355.83	83.164	96.974	230.925	155400
2014	385.529	101.505	61.283	229.860	232500
2015	407.730	115.498	28.440	237.899	107500
2016	382.771	94.83	17.683	252.640	85000
2017	376.316	81.267	10.463	266.126	75000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف المبحوثة للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٩.

من الجدول (٣) يتضح ان المؤشرات المالية في مصرف بغداد الاستثماري كانت كالتالي:

١. اجمالي الموجودات: كانت السنوات (٢٠١٠-٢٠٠٩) مرتفعة بواقع (٩٦١,٠٦٢، ٨٠٢,١٩٤)، على التوالي لتتلاشى في سنة ٢٠١١ الى (٨٧٥,٢٦٧) مليار دينار ثم ترتفع بالسنوات (٢٠١٢،

(*) المبالغ في متن البحث للمؤشرات هي (مليار) دينار عراقي.

٢٠١٣، ٢٠١٤) إلى (١٣٠٠,٦٥٤، ١٧٦٤,٩٠٤، ١٨٢٧,٥٠٥) مليار دينار على التوالي، لتنخفض في السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) إلى (١٠٩٠,١٥٢، ١٢٠٠,٤٢٤، ١٤٧٢,٧٤٢) مليار دينار على التوالي.

٢. الودائع: كانت نتائج مؤشر الودائع في مصرف بغداد الاستثماري في سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مرتفعة فقد بلغت (٨٠٤,٦٨٨، ٦٦١,٦١٨) على التوالي، لتنخفض في سنة ٢٠١١ إلى (٦٩٩) مليار لتبعد بالارتفاع في السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) فقد بلغت (١٤٩١,٥٩٩، ١٣٩٣، ١٠٤٦,٧١٩) على التوالي، ثم لتنخفض في السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧)، فقد بلغت (٨٣٤,٦١٥، ٧٩٠,٠٤٢، ٧٠٥,٥٧٢) مليار دينار على التوالي.

٣. الائتمان النقدي: كانت قيمة الائتمان النقدي للسنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (١٨٠,٨٠٠، ٧٩,٥٠٤) على التوالي، لتنخفض النسبة في سنة ٢٠١١ و ٢٠١٢ (١٤٧,٤٠١، ١٤٩,٧٨١) مليار دينار على التوالي، لترتفع في السنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥)، وقد بلغت (٢٢٨,٩٠٣، ٢١٩,١٦٩، ٢٣٧,٩٢٣) على التوالي، وللينخفض حجم الودائع في السنوات ٢٠١٥ و ٢٠١٦ إلى (١٩٥,٠٦٦، ١٤٥,٦٠٢) مليار دينار على التوالي.

٤. حقوق المساهمين: أخذت قيمة حقوق المساهمين بالارتفاع للسنوات (٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩) (٢٩٢,٤١٩، ٢٠٧,٢٥٢، ١٣٩,٦١٩، ١١٨,٧٨٧، ١٠٩,٠٢٤)، وقد بلغت قيمتها (٢٦٢,١٤٤، ٢٦٨,٤٨٨) مليار دينار على التوالي، لتنخفض في السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بقيمة (٢٧٦,٩٤٢، ٢٨٢,٨٢١) مليار دينار على التوالي، ولترتفع في السنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧ إلى (٢٧٦,٩٤٢) مليار دينار على التوالي.

٥. القيمة السوقية: بلغت القيمة السوقية لمصرف بغداد الاستثماري لسنة ٢٠٠٩ (٢٠٨,٢٥٠) مليار دينار، لتنخفض سنة (٢٠١٠) إلى (١٧٩) مليار دينار ثم لترتفع في سنة ٢٠١١ (٣٩٢,٨٩٢)، ولتنخفض سنة ٢٠١٢ إلى (٣١٥) مليار دينار، ولترتفع سنة ٢٠١٣ إلى (٥١٥) مليار دينار، ثم لتنخفض في السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) إلى (٣٨٧,٥، ٢٩٢,٥، ٢٢٧,٥، ١٥٢,٥) مليار دينار على التوالي.

من الجدول (٣) يتضح ان المؤشرات المالية في آشور الدولي كانت كالتالي:

١. اجمالي الموجودات: كان اجمالي الموجودات في مصرف آشور الدولي لسنة (٢٠٠٩) مرتفعاً بواقع (٤٣٥)، لينخفض في سنة ٢٠١٠ إلى (١٣٩,٣٧١)، وليرتفع في السنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) إلى (٣٨٥,٥٢٩، ٣٥٥,٨٣٠، ٢٦٧,٨٩٣، ١٦٩,٢٥٩، ٤٠٧,٧٣٠) مليار دينار على التوالي ثم انخفض حجم الموجودات سنة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ليبلغ (٣٧٦,٣١٦، ٣٨٢,٧٧١) مليار دينار على التوالي.

٢. الودائع: كانت نتائج حجم الودائع في مصرف آشور الدولي في سنة ٢٠٠٩ مرتفعة فقد بلغت (٨٦,٠٥٥) مليار دينار لتنخفض في السنوات (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) إلى (٥٥,٢٦٥، ٦٩,٧٥٣، ٧١,٥٥٣، ٨٣,١٦٤) مليار دينار على التوالي، لتبدأ بالارتفاع في السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥)، حيث بلغت (١١٥,٤٩٨، ١٠١,٥٠٥، ١٣٩٣، ١٠٤٦,٧١٩) على التوالي، لتنخفض في السنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧، فقد بلغت (٨١,٢٦٧، ٩٤,٨٣) مليار دينار على التوالي.

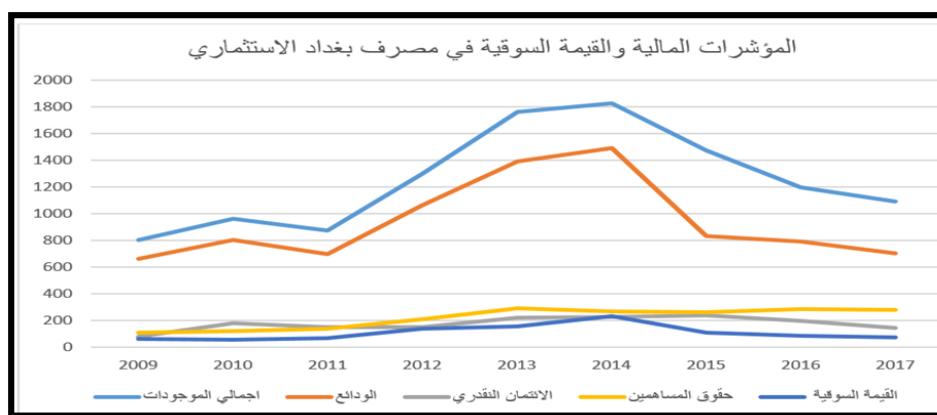
٣. الائتمان النقدي: كانت قيمة الائتمان النقدي في مصرف آشور الدولي بالارتفاع للسنوات (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣)، فقد بلغ حجم الائتمان النقدي على التوالي إلى الاتي من المبالغ

(٣,١٢٨، ١٦,٣٧٢، ٤٣,٩٣٢، ٥٠,٦٩٨، ٩٦,٩٧٤)، لتنخفض النسبة في السنوات المتالية الآتية (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) ليصل حجم الائتمان النقدي إلى في السنوات أعلاه إلى المتالية (١٠,٤٦٣، ١٧,٦٨٣، ٢٨,٤٤٠، ٦١,٢٨٣).

٤. حقوق المساهمين: بلغت قيمة حقوق المساهمين في مصرف آشور الدولي بالارتفاع للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩) فقد بلغت قيمتها على التوالي (٧٦,٥٦١، ٦٩,٩٠٣)، (٨٤,٦٠٨، ١٧٠,٥٢٤، ٢٣٠,٩٢٥) لتنخفض في السنة ٢٠١٤ بقيمة (٢٢٩,٨٦٠) مليار دينار، لترتفع في السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) إلى (٢٦٦,١٢٦، ٢٥٢,٦٤٠، ٢٣٧,٨٩٩) مليار دينار على التوالي.

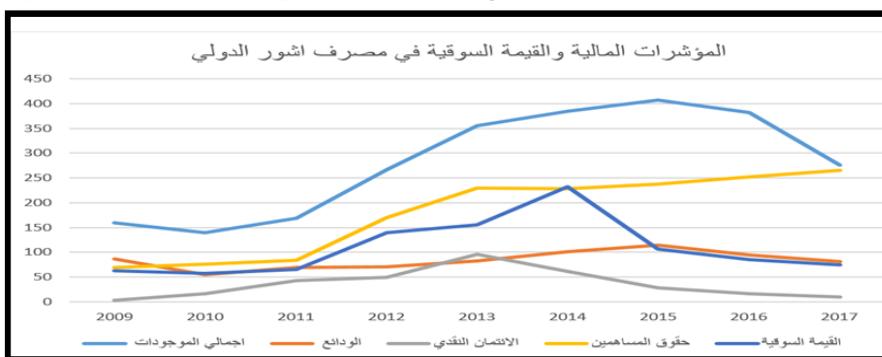
٥. القيمة السوقية: بلغت القيمة السوقية لمصرف آشور الدولي لسنة ٢٠٠٩ (٦٣,٢٥٠) مليار دينار لتنخفض سنة (٢٠١٠) إلى (٥٨,٥٩٥) مليار دينار ثم لترتفع في السنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) على التوالي لتصل إلى قيمة السنوات الأربع إلى (١٣٩,٥، ٦٦,٠٣، ١٥٥,٤، ١٠٧٥، ٢٣٢,٥) مليار دينار على التوالي، ولتنخفض سنة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ إلى (٨٥,٧٥) مليار دينار على التوالي.

وللوضيح تلك المؤشرات في المصرفين المبحوثة فقد يوضح الشكل (٢) و (٣) المؤشرات المالية مع القيمة السوقية.



الشكل (٢): المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري
المصدر: اعداد الباحث.

والشكل (٣) يبين المؤشرات المالية مع القيمة السوقية في مصرف آشور الدولي



الشكل (٣): المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف آشور الدولي
المصدر: اعداد الباحث.

الجانب الاحصائي

أولاً. التوصيف الاحصائي لمتغيرات البحث:

- مصرف بغداد الاستثماري:** يوضح الجدول (٤) ان اعلى انحراف معياري في مصرف بغداد الاستثماري في القيمة السوقية اذ يبلغ (١٧٠٠٣٦) وأدنى انحراف معياري عند الائتمان النقدي اذ يبلغ (٥٠,٧٧٤٢٠)، كما يلاحظ اعلى متوسط حسابي في مصرف بغداد الاستثماري عند القيمة السوقية اذ يبلغ (٢٢٩٩٥٥) وأدنى متوسط حسابي في مصرف بغداد الاستثماري عند الائتمان النقدي اذ يبلغ (١٧٦,٠١٦٦).
- مصرف آشور الدولي:** يوضح الجدول (٤) ان اعلى انحراف معياري في مصرف آشور الدولي في القيمة السوقية اذ يبلغ (٦٥٩٧٢,٧٩٣٨٦) وأدنى انحراف معياري عند الودائع اذ يبلغ (١٨,٠٦٥٥٣) كما يلاحظ اعلى متوسط حسابي في مصرف الدولي عند القيمة السوقية اذ يبلغ (١٠٢٥٩٤) وأدنى متوسط حسابي في مصرف آشور الدولي عند الائتمان النقدي اذ يبلغ (٣٦,٥٥٢٦).

الجدول (٤): التوصيف الاحصائي لبيانات المؤشرات المالية والقيمة السوقية في المصرفين المبحوثة

مصرف بغداد الاستثماري		
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفترات
١٢٥٤,٩٨٩٣	٣٧١,٣٢٢٥٢	اجمالي الموجودات
٩٣٦,٤٢٤٨	٣٠٨,٩٣٤٥٩	الودائع
١٧٦,٠١٦٦	٥٠,٧٧٤٢٠	الائتمان النقدي
٢١٧,٤٩٩٦	٧٥,٥٧٠٨٩	حقوق المساهمين
٢٢٩٩٥٥,٦٨٢٤	١٧٠٠٣٦,٦٣٣٨٢	القيمة السوقية
مصرف آشور الدولي		
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفترات
٢٩٣,٩٠٧٨	١١٠,٥٥١٩١	اجمالي الموجودات
٨٤,٣٢١١	١٨,٠٦٥٥٣	الودائع
٣٦,٥٥٢٦	٢٩,٨٨٢٨٨	الائتمان النقدي
١٧٩,٨٩٤٠	٨١,٤٩٨٦٤	حقوق المساهمين
١٠٢٥٩٤,٢٢٢٢	٦٥٩٧٢,٧٩٣٨٦	القيمة السوقية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23.

ثانياً. **تحليل واختبار متغيرات البحث:** ويجري تحليل واختبار متغيرات البحث للتعرف على مدى قبول او رفض الفرضيات التي صيغت من المشكلة وذلك باستخدام معامل الارتباط والانحدار الخطي باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

أ. اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث:
من الجدول (٥) يتضح الاتي:

- مصرف بغداد الاستثماري:

١. وجود علاقة ارتباط قوية موجبة اجمالي الموجودات والقيمة السوقية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٩٣%) وبدلالة معنوية عند مستوى اقل من (٥%) وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٢. وجود علاقة ارتباط قوية موجبة للودائع والقيمة السوقية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٨٦%) وبدلالة معنوية عند مستوى اقل من (٥%) وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٣. وجود علاقة ارتباط قوية موجبة للاقتئان النقدي والقيمة السوقية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٧٥%) وبدلالة معنوية عند مستوى اقل من (٥%) وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٤. وجود علاقة ارتباط قوية موجبة لحقوق المساهمين والقيمة السوقية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٧٢%) وبدلالة معنوية عند مستوى اقل من (٥%) وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.

- مصرف الشور الدولي:

١. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين اجمالي الموجودات والقيمة السوقية، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٥٩%) وبدلالة معنوية عند مستوى أكبر من (٥%) وهذا لا يتفق مع صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٢. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الودائع والقيمة السوقية، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٤٥%) وبدلالة معنوية عند مستوى أكبر من (٥%) وهذا لا يتفق مع صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٣. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الاقتئان النقدي والقيمة السوقية، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٥٩%) وبدلالة معنوية عند مستوى أكبر من (٥%) وهذا لا يتفق مع صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٤. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين حقوق المساهمين والقيمة السوقية، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٤٥%) وبدلالة معنوية عند مستوى أكبر من (٥%) وهذا لا يتفق مع صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.

الجدول (٥) معامل الارتباط الكلي بين متغيرات البحث

علاقة الارتباط بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري		
sig	معامل الارتباط	الفترات
0.05 <	0.93	اجمالي الموجودات مع القيمة السوقية
0.05 <	0.86	الودائع مع القيمة السوقية
0.05 <	0.75	الائتمان النقدي مع القيمة السوقية
0.05 <	0.72	حقوق المساهمين مع القيمة السوقية
Sig	معامل الارتباط	الفترات
0.05 >	0.59	اجمالي الموجودات مع القيمة السوقية
0.05 >	0.45	الودائع مع القيمة السوقية
0.05 >	0.59	الائتمان النقدي مع القيمة السوقية
0.05 >	0.54	حقوق المساهمين مع القيمة السوقية

الجدول: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23.

* يكون الارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($a \geq 0.05$).

بـ. اختبار علاقات التأثير لمتغيرات البحث:

- اختبار تأثير المؤشرات المالية على القيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري:

لاختبار الفرضية الرئيسية فقد يبين الجدول (٦) الآتي:

١. وجود تأثير معنوي لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية، اذ بلغ معامل التفسير (R^2) (0.84) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٨٤%) والباقي خارج نموذج البحث، اذ تشير قيمة t المحسوبة (٦,٩٥٨) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اقل من (٥%) وما يعني الاثر للدلالة الإحصائية لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية. وهذا يؤكّد النتائج اختبار F بقبولها احصائياً اذ بُعدت قيمة F المحسوبة (٤٨,٤١٠) وعند مستوى معنوية اقل من (٥%). وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تتصل على وجود تأثير لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية.

٢. وجود تأثير معنوي للودائع على القيمة السوقية، اذ بلغ معامل التفسير (R^2) (0.74) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٧٤%) وأن (٢٦%) خارج نموذج البحث، وتشير قيمة t المحسوبة (٤,٥٥٠) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اقل من (٥%) وما يعني الاثر للدلالة الإحصائية للودائع على القيمة السوقية. وهذا يؤكّد النتائج اختبار F بقبولها احصائياً اذ بُعدت قيمة F المحسوبة (٢٠,٧٠٤) وعند مستوى معنوية اقل من (٥%). وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تتصل على وجود تأثير معنوي للودائع على القيمة السوقية.

٣. وجود تأثير معنوي للائتمان النقدي على القيمة السوقية، اذ بلغ معامل التفسير (R^2) (0.57) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٥٧%) وان (٤٣%) خارج نموذج البحث، وتشير قيمة t المحسوبة (٣,٠٧٢) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اقل من (٥%) وما يعني الاثر للدلالة الإحصائية للائتمان النقدي على القيمة السوقية. وهذا يؤكّد النتائج اختبار F بقبولها احصائياً اذ بُعدت قيمة F المحسوبة (٩,٤٣٦) وعند مستوى معنوية اقل من (٥%). وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تتصل على وجود تأثير للائتمان النقدي على القيمة السوقية

٤. وجود تأثير معنوي لحقوق المساهمين على القيمة السوقية، اذ بلغ معامل التفسير (R^2) (0.52) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٥٢%) وان (٤٨%) خارج نموذج البحث، وتشير قيمة t المحسوبة (٢,٧٧٣) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اقل من (٥%) وما يعني الاثر للدلالة الإحصائية لحقوق المساهمين على القيمة السوقية. وهذا يؤكّد النتائج اختبار F بقولها احصائياً اذ بُعدت قيمة F المحسوبة (٧,٦٨٩) وعند مستوى معنوية اقل من (٥%)، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود حقوق المساهمين على القيمة السوقية

الجدول (٦): اختبار درجة التأثير للمؤشرات المالية على القيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري

مستوى المعنوية	F المحسوبة	مستوى المعنوية	T المحسوبة	معامل التحديد R^2	البيان
0.05 <	48.410	0.05 <	6.958	0.84	اجمالي الموجودات مع القيمة السوقية
0.05 <	20.704	0.05 <	4.550	0.74	الودائع مع القيمة السوقية
0.05 <	9.436	0.05 <	3.072	0.57	الائتمان النقدي مع القيمة السوقية
0.05 <	7.689	0.05 <	2.773	0.52	حقوق المساهمين مع القيمة السوقية

الجدول: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23.

* يكون الارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($a \geq 0.05$).

- تحليل اختبار المؤشرات المالية مع القيمة السوقية في مصرف آشور الدولي

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية بين الجدول (٧) ما يأتي:

١. عدم وجود تأثير معنوي لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية، اذ بلغ معامل التفسير (0.36) (R^2) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٣٦%) والباقي خارج نموذج البحث، اذ تشير قيمة t المحسوبة (١,٩٧٩) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية أعلى من (٥%) وذلك يعني عدم وجود الاثر للدلالة الإحصائية لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية. وكذلك عدم معنوية اختبار F اذ بُعدت قيمة F المحسوبة (٣,٩١٥) وعند مستوى معنوية أعلى من (٥%). وهذا لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية.

٢. عدم وجود تأثير معنوي للودائع على القيمة السوقية، اذ بلغ معامل التفسير (0.20) (R^2) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٢٠%) والباقي خارج نموذج البحث، اذ تشير قيمة t المحسوبة (١,٣٦١) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية أعلى من (٥%) وذلك يعني عدم وجود الاثر للدلالة الإحصائية للودائع على القيمة السوقية، وكذلك عدم معنوية اختبار F اذ بُعدت قيمة F المحسوبة (١,٨٥٢) وعند مستوى معنوية أعلى من (٥%). وهذا لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي للودائع الموجودات على القيمة السوقية.

٣. عدم وجود تأثير معنوي للائتمان النقدي على القيمة السوقية، اذ بلغ معامل التفسير (0.35) (R^2) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٣٥%) والباقي خارج نموذج البحث، اذ تشير قيمة t المحسوبة (١,٩٧٤) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية أعلى من (٥%) وذلك يعني عدم وجود الاثر للدلالة الإحصائية للائتمان النقدي على القيمة السوقية، وكذلك عدم معنوية اختبار F اذ بُعدت قيمة F المحسوبة (٣,٨٩٧) وعند مستوى معنوية

اعلى من (٥%). وهذا لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي للاقتئان النقدي الموجودات على القيمة السوقية.

٤. عدم وجود تأثير معنوي لحقوق المساهمين على القيمة السوقية، اذ بلغ معامل التفسير (R^2) (0.30) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٣٠%) والباقي خارج نموذج البحث، اذ تشير قيمة t المحسوبة (١,٧٢٤) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اعلى من (٥%) وذلك يعني عدم وجود الاثر للدلالة الإحصائية لحقوق المساهمين على القيمة السوقية. وكذلك عدم معنوية اختبار F اذ بُلغت قيمة F المحسوبة (٢,٩٧٣) وعند مستوى معنوية اعلى من (٥%). وهذا لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي لحقوق المساهمين على القيمة السوقية.

الجدول (٧) اختبار درجة التأثير للمؤشرات المالية على القيمة السوقية في مصرف آشور الدولي

مستوى المعنوية	F المحسوبة	مستوى المعنوية	T المحسوبة	معامل التحديد R^2	البيان
0.05 >	3.915	0.05 >	1.979	0.36	اجمالي الموجودات مع القيمة السوقية
0.05 >	1.852	0.05 >	1.361	0.20	الودائع مع القيمة السوقية
0.05 >	3.897	0.05 >	1.974	0.35	الاقتئان النقدي مع القيمة السوقية
0.05 >	2.973	0.05 >	1.724	0.30	حقوق المساهمين مع القيمة السوقية

الجدول: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23.

* يكون الارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: خرج البحث بجملة من الاستنتاجات والتي هي:

١. تعد المؤشرات من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها الحصول على قيمة سوقية وذلك للحصول على وضع مالي أفضل ومكانة تنافسية اعلى لتشخيص نقاط القوة والضعف.
٢. أظهرت نتائج التحليل ان المقاييس الكمية المتمثلة بالمؤشرات المالية في مصرف بغداد الاستثماري بوجود علاقة ارتباط قوية معنوية بين المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الاقتئان النقدي، - حقوق المساهمين مع القيمة السوقية).
٣. اما في مصرف آشور الدولي فقد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود علاقة ارتباط معنوية للمقاييس الكمية المتمثلة بالمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الاقتئان النقدي، - حقوق المساهمين) مع القيمة السوقية.
٤. أظهرت نتائج التحليل ان المقاييس الكمية المتمثلة بالمؤشرات المالية في مصرف بغداد الاستثماري لها تأثير معنوي للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الاقتئان النقدي، - حقوق المساهمين) على القيمة السوقية.
٥. اما في مصرف آشور الدولي فقد أظهرت نتائج التحليل لا يوجد تأثير معنوي للمقاييس الكمية المتمثلة بالمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الاقتئان النقدي، - حقوق المساهمين) على القيمة السوقية وهذا يعني وجود مؤشرات نوعية تؤثر في تحقيق القيمة السوقية لم يعتمدتها البحث مثل (الشفافية، وغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب، المسؤولية الاجتماعية).

ثانياً. التوصيات: خرج البحث بجملة توصيات وهي:

١. على الإدارة العليا في مصرف آشور الدولي التركيز على المقاييس الكمية في تحقيق القيمة السوقية أكثر من المقاييس النوعية.
٢. ضرورة الإفصاح بشكل أكبر وعرض تقارير لسنوات سابقة من تاريخ تأسيس المصرف على موقع المصرف أو على سوق العراق للأوراق المالية.
٣. ينبغي على المصارف المبحوثة التعبير عن المؤشرات النوعية بشكل كمي بصيغة نفقات أو ما يقدمه المصرف من أموال لتحقيق تلك المؤشرات.
٤. من الضروري تدريب العاملين في المصرفين المبحوثة على الأساليب والأدوات المعتمدة عالميا في تحقيق القيمة السوقية.
٥. يتوجب على المصارف الاهتمام ببرامج البحث والتطوير واعداد الدراسات التي ترتبط بمتغيرات البحث وعميم النتائج على القطاع المصرفي العراقي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. الحيالي، وليد ناجي، (٢٠٠٧)، "التحليل المالي" منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: www.ao-academy.org
٢. الخطيب، محمد محمود، (٢٠١٠)، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٣. الصفار، عماد صبيح، الخزرجي، زينب صبحي عباس، (٢٠١٧)، "تحليل العلاقة بين قيم الموجودات ومؤشرات الأداء المشتقة منها في ظل المعايير الدولية لإبلاغ المالي"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، الإصدار ١١٣.
٤. العبيدي، حسنين محمد مجید (٢٠٠٧)، تصميم سجل الموجودات الثابتة بواسطة الحاسوب، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الإصدار ١٥.
٥. العتابي، حسين عاشور، دليل، فرات هادي، (٢٠١٤)، "إثر التخطيط الاستراتيجي للخدمات الإلكترونية في تنمية الودائع المصرفية النقدية/بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية الخاصة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٩، العدد ٢٩.
٦. المؤسسة العامة للتدريب المهني والفني، (٢٠١٨)، "مبادئ المحاسبة" الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية.
٧. النعيمي، عدنان تايه ذياب، (٢٠١٨)، طبيعة النشاط والقيمة السوقية للمنشأة/دراسة مقارنة في سوق العراق وسوق عمان للأوراق المالية، مجلة كلية المأمون، العدد ٣١، ٢٠٠٨.
٨. الهاشمي، ليلى عبد الكريم محمد (٢٠١٧)، استدامة الائتمان المغربي في الأزمة المالية ٢٠٠٨ والعوامل المؤثرة فيها/دراسة في عينة من المصارف العربية لمدة ٢٠١٠-٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
٩. حابس، ايمان (٢٠١١)، "دور التحليل المالي في منح القروض/دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، جامعة قصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

١٠. حسين، هاشم حسن حسين، بنى لام، علي حسين نوري، (٢٠١٦)، دور الموجودات الثابتة في تحقق صافي الربح/بحث تطبيقي في عينة من المصادر التجارية العراقية الخاصة، **مجلة كلية الأمون الجامعة، الإصدار ٢٨**.
١١. شومان، حسنين فيصل حسن، (٢٠١٧)، أثر دورة التحول النقدي في القيمة السوقية للسهم/دراسة تطبيقية في شركة الكندي للقاحات والأدوية البيطرية، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد ٩، العدد ١**.
١٢. غالى، بتول على عبد، (٢٠١٧)، دور التحليل المالي في تعزيز العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية للسهم في المصادر التجارية/دراسة تطبيقية، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٣**.
١٣. كراحة وآخرون، عبد الحليم كراحة، (٢٠٠٦)، "الإدارة والتحليل المالي"، دار صناعة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.
١٤. مجبور، جابر العامري وآخرون، (٢٠٠٦)، **مبادئ المحاسبة**، مكتبة الشقرى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
١٥. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة (٢٠١١)، إثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم/دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Kapoor, Jack R,Dlabay, lesr &Hughes, Robert, (2009), "Personal Finance", 9th edition, Mc Graw-Hill,USA.
2. Rupple,warrwen, 2010,"government Accounting Made Easy" 2^{ed}, john wiley & sons, Inc, USA.
3. Rose&Hudgins, Peter, Sylvia, (2005),"Bank manamgement and financial services", 6th, Irwin, Inc.